دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

-An econometric study of the impact of exports on economic growth in Algeria during the period 1990-2018

ط.د. طوير أمال [1,*]، **الأستاذة :علاوي صفية** [2]

[1] جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)،

[2] جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر) .

تاريخ الاستلام :2020/08/09 ؛ **تاريخ القبول** : 2020/10/26 ؛ **تاريخ النشر** : 2020/10/30

ملخص : هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 ، وقد قسمت هذه الدراسة إلى جانبين جانب نظري يتضمن بعض الأساسيات النظرية لكل من الصادرات والنمو الإقتصادي ،أما الجانب التطبيقي فبعد إختيار نموذج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Ardl وذلك بإستخدام eviews.10،و بعد دراسة إستقرارية كلا المتغيرين فقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر، كما توصلت الدراسة أن الصادرات تؤثر على النمو الإقتصادي تأثيرا طرديا في الجزائر وذلك في المدى الطويل أي أنه كلما ارتفعت الصادرات زاد معدل النمو الإقتصادي في الجزائر، لذا وجب وضع إستراتيجية فعالة من أجل تنويع الصادرات وذلك بتشجيع الصادرات الزراعية والصناعية وعدم الإعتماد على المحروقات بغية رفع النمو الإقتصادي .

الكلمات المفتاحية :الصادرات ،نمو الإقتصادي، ARDL .

تصنيف JEL : F10؛ O40 ؛ C52

Abstract: This study is aimed at knowing the extent of economic growth in Algeria during the period 1990-2018, and this study has been divided into two side aspects, and this is part of the theoretical basics for both exports and economic growth, as for the application side, after choosing the ARDL model,
Using eviews.10, and after studying the stability of both variables, the results showed the existence of a long-term equilibrium relationship between exports and economic growth in Algeria, and the study also found that exports have a direct effect on economic growth in Algeria in the long term, meaning that the higher the exports, the greater The rate of economic growth in Algeria, so it is necessary to devise an effective strategy in order to diversify exports by encouraging agricultural and industrial exports and not relying on hydrocarbons in order to raise economic growth.

Keyword:Exports; Growth economic; ARDL.
Jel Classification Codes : F10;O40;C52 .

* touer Amel, e-mail: touer.sal1987@gmail.com

I- تمهيد :

في إطار التغيرات الدولية قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية من أجل تحقيق توازنات داخلية وخارجية وتحسين الأداء الإقتصادي، لهذا برز الإهتمام بالصادرات التي تعتبر من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق النمو الإقتصادي و هي بذلك تلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الإقتصادية خاصة في البلدان النامية كالجزائر التي تعتمد في صادراتها على المحروقات ، ولمعرفة أثر الصادرات على النمو الإقتصادي ، وكذا نسبة مساهمة كل متغير في تحديده، إستخدمنا النماذج القياسية التي تعتمد على التصورات النظرية في تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية متخذة في ذلك اللغة الرياضية لصياغة النموذج على شكل معادلات تبسط العلاقة بين هذه المتغيرات، ولهذا تعتبر النماذج القياسية الاقتصادية وسيلة قياسية تحليلية لدراسة الأوضاع الاقتصادية، خاصة في حالة المتغيرات الاقتصادية المتداخلة والمترابطة فيما بينها.

الإشكالية الرئيسية : تعد الدراسة الحالية محاولة للوقوف على أهم العوامل التي تساعد في تحديد أثر الصادرات على النمو الإقتصادي و إنطلاقا من هذا يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هو أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (1990-2018) ؟.

تساؤلات:

هل توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والنمو الإقتصادي ؟.

كيف تؤثر الصادرات على النمو الإقتصادي ؟.

فرضيات البحث

1- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والنمو الإقتصادي ؛

2- تؤثر الصادرات على النمو الإقتصادي تأثيرا إيجابيا ؛

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في اهمية موضوع النمو الإقتصادي الذي يعتبر من المواضيع الجد مهمة في الحياة الإقتصادية ويمكن توضيح أهميته فيمايلي:

1- يعتبر معدل النمو الإقتصادي المرآة العاكسة للوضع الإقتصادي لأي دولة ؛

2- تسعى جميع الدول لزيادة صادراتها وبالتالي زيادة في نمو إقتصادها؛

3- الأثار الكبيرة التي تخلفها التقلبات الحاصلة في نسبة الصادرات .

منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة :

سنعتمد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بكل من النمو الإقتصادي والصادرات وفي الجانب التطبيقي سيتم إتباع المنهج التجريبي لإختبار العلاقات وتأثير كل من الصادرات على النمو الإقتصادي وهذا إعتمادا على أحد الأساليب الإحصائية والذي سيساعد في الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة ألا وهو الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL ،بالإعتماد على البرنامج الإحصائيEviews 10.0.

الدراسات السابقة :

دراسة عابد بن عابد العبدلي:(تقدير أثر الصادرات على لنمو الإقتصادي في الدول الإسلامية)

قام الباحث في هذه الدراسة بتقدير اثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، ولتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي تضمن ثلاثة متغيرات: متغير تابع وهو الناتج المحلي ممثلا للنمو الاقتصادي، ومتغيرين تفسيرين هما: متغير الصادرات كعامل اقتصادي خارجي ومتغير الاستثمار كعامل اقتصادي داخلي. واتبعت الدراسة منهجين في تقدير النموذج، الأول: التقدير الفردي لكل دولة خلال الفترة (1960- 2001)، وقد تم فحص مدى إستقرارية السلاسل

الزمنية لكل متغير باستخدام اختبار جذر الوحدة وكذلك اختبار درجة التكامل المشترك لمتغيرات النموذج وبعد تقدير النموذج الفردي لكل دولة لم تظهر النتائج مشجعة، إلا في حالات محدودة، حيث عانت اغلب النماذج الفردية من مشاكل قياسية نتيجة للارتباط المتعدد أو خطا التحديد مما أدى إلى عدم معنوية المعلمات وظهور إشارات غير متوقعة وانخفاض المقدرة التفسيرية. وبعد تقدير النموذج بالأسلوب الجمعي، تحسنت كفاءة النموذج، وأظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية. (العبدلي، 2005)

دراسة حسين علي الزيود،شريفة بوالشعور: (تقدير أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر 2000-2009)

تقوم هذه الدراسة بتقدير وتحليل تأثير الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009،ولتحقيق هذا الهدف تم إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية LS.

ما هو أثر الصادرت خارج قطاع المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر ؟

وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج كانت كالتالي :

وجود أثر للصادرات السلعية على النمو الإقتصادي حيث أظهرت الدراسة معنوية الصادرات أي أثبتت تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي ويفسر ذلك بأن الصادرات تعمل على تحفيز الطلب وتشجيع المدخرات في قطاع الصادرات والقطاع الحكومي، عبر عوائد ضرائب الصادرات، وبالتالي تراكم التكوين الرأسمالي ومن ثم تحفيز النمو الإقتصادي ،وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تركز بشكل عام على ضرورة تسريع الجزائر في تحرير نفسها من الإعتماد على قطاع المحروقات والتركيز على تنويع صادراتها. (الزيود و بوالشعور، تقدير أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر 2000-2009).

I.1- الأسس النظرية للنمو الإقتصادي :

I.1.1- تعريف النمو الإقتصادي :

تعددت تعاريف النمو الإقتصادي بتعدد المهتمين بالمصطلح وانتماءاتهم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وبتعدد الاهتمامات وتداخلها للمصطلح نفسه، فقد حاولنا حصر بعض التعاريف للنمو الإقتصادي والأكثر إستعمالا فيما يلي :

أ- **التعريف الأول** : يعرف النمو الإقتصادي على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي فهو يخفف من عبء قلة الموارد (خليفة، 2001) .

ب- **التعريف الثاني**: وقد تم تعريف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية للسكان، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسساتية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها" (حايد و البشير، 2018)

ج- **التعريف الثالث**: فقد عرف Lecaillon Jacques النمو الاقتصادي على أنه " مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل، وبذلك فإنّ النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التوسع الاقتصادي والذي يعني الزيادة الظرفية في الإنتاج" (غيدة و غيدة ، 2018).

I.1.2-قياس النمو الإقتصادي

هناك عدة معايير لقياس النمو الاقتصادي نذكر أهمها فيمايلي (شهيدة، 2006-2007) :

أ- **الدخل القومي الكلي** يقترح الأستاذ ميد Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل ، إلا أن هذا المقياس لم يقبل في الأوساط الاقتصادية و ذلك لان زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية . فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عندما يزيد عدد السكان بنفس المعدل أو اكبر، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان.

ب-معيار متوسط الدخل: عامة ما يقيس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط و يمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية :

$$\text{النمو معدل} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

و هذا المعدل يمكن حسابه بطريقتين ، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق أو بالأسعار الثابتة

ج- معادلة سنجر للنمو الاقتصادي singer وضع سنجر معادلة النمو الاقتصادي في عام 1952 معادلة النمو الإقتصادي التالية: $D=SP-R$

حيث أن D هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد ، بينما تمثل S معدل الإدخار، وأما P فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الإستثمارات الجديدة)، في حين تمثل Rمعدل نمو السكان، حيث قام **SINGER** بإفتراض أن S=6% من الدخل الوطني ، وP=0.2% و R=1.25% فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو D=0.5، وهو مايوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن إفتراضات **singer** كانت صادقة في عهده ،وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة .فمثلا بإمكان بعض الدول إدخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0.2%،وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25% (كبداني، 2012-2013)

I.3.1- **أنواع النمو الإقتصادي** : تتمثل أنواع النمو الإقتصادي فيمايلي: (حمدان، 2009):

-النمو الطبيعي: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب .

- النمو المخطط: وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية .

-النمو العابر أو غير المستقر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في التجارة الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى النمو بلا تنمية.

- النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن العقل الفردي ساكن .

- 5النمو الاقتصادي المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف تبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع (بن قدور، 2013).

I.2- الأسس النظرية للصادرات :

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى، وضرورة تصريف المنتجات التامة الحقيقية لها،

الصنع في الأسواق الخارجية, ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات، والذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة، يتم فيها تبادل المنتجات بعضها بالبعض الآخر، وتقل فيها حدة الإختلافات بين مستويات الأسعار (السريتي، 2008) .

I.1.2- مفهوم الصادرات:

التعريف الأول :تمثل الصادرات مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدول ببيعها إلى الخارج (دنيا، 2006).

التعريف الثاني : إنتقال السلع وسواها من الخبرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية (خليل، معجم المصطلحات الإقتصادية، 1997).

التعريف الثالث: يعني قدرة الدولة ممثلة في جهازها الإنتاجي على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من قيمة مضافة وتوسع و إنتشار نمو فرص عمل التعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها (بن الزيود و بوالشعور)

I.2.2- مؤشرات الصادرات :

تتمثل مؤشرات الصادرات فيمايلي: (العيسوي، 1989)

- **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالى للدولة** :وذلك بإعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءاً كبيراً من إنتاجها للتصدير ، كان ذلك دليلاً على إعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى إندماجها فى التقسيم الدولى للعمل الذى تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، إندماجاً كبيراً ، بحيث أنه يجب الإحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لإرتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج ، فقد ترتفع هذه النسبة أيضاً فى تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبى الضروري لإستيراد السلع الإستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لإستقلالها على المدى البعيد، فالعبرة هنا هى بنمط إستخدام حصيلة الصادرات، وثمة إحتياط آخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات وخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعاً أولية أو سلعا صناعية.
- **نسبة تغطية الصادرات للواردات** :وذلك بإعتبار أن العبرة ليست بإرتفاع نسبة الصادرات وحدها ، أو بإرتفاع نسبة الواردات وحدها، وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذاك عامل آخر يتمثل فى مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات ، حتى لا تضطر للإستدانة والوقوع فى تبعية الديون الأجنبية ، وربما يكون من المناسب فى بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد إستبعاد الواردات من السلع الرأسمالية، وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتوجات القابلة للتصدير وكذلك على سياسة الدولة في إستخدام عائدات التصدير.
- **درجة التركيز السلعى للصادرات** :ونقصد به مدى غلبة الوزن النسبى لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها ، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة إرتفاعاً يتخطى النسبة التى يمكن إعتبارها نسبة مأمونة تزداد إحتمالات الحرج فى وضع الدولة ، وتزداد إحتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد إحتمالات تبعيتها للخارج، ومن المهم عند النظر فى درجة التركيز السلعى للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية، فالخطر يكون كبيرا فى حالة السلع الأولية ، بينما قد لايدعو إرتفاع السلع الصناعية فى الصادرات للخطر، ويعتمد فى تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات التى أعدتها(الأنكتاد)، ومن بينها مؤشر تنوع الصادرات، والذى يقيس مدى إنحراف هيكل صادرات الدولة على هيكل الصادرات العالمية، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، ويقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات.
- **النسبة التى تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية** :أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للإستخدام المحلي ، سواء لأغراض الإستهلاك النهائى أو لأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر

من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الإقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الإستهلاك ، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي و إنما تكون إمتداد طبيعي له.

- **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات** :الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى إعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته ، وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي :

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في إستيعاب صادرات الدولة المعنية.

I.2.3-محددات الصادرات :يتحدد حجم الصادرات لأي دولة وفي أي وقت بثلاث محددات تتمثل في : (قريبي، 2014)

الطلب العالمي : فالطلب العالمي مع بقية العالم يعتبر مفسر مهم لزيادة قيمة الصادرات لأي دولة فهو يعتبر الفرق بين نمو الطلب الخارجي ونمو الطلب الداخلي الذي يراد قياسه .

حجم الإنتاج أو طاقات الإنتاج فإذا كان حجم التشغيل غير تام)يقترب من التشغيل الكامل)وطاقات الإنتاج الضروري منخفض، فإن زيادة الطلب الخارجي سوف يحدث إرتفاع طفيف في حجم صادرات تلك الدولة ،والعكس فإن كانت هناك طاقات متوفرة فسوف يترجم ذلك إلى تشغيل عوامل الإنتاج مما يحفز على نمو الصادرات.

تنافسية المنتجات المصدرة :إن التنافسية تتمثل في قدرة إقتصاد أو صناعة ما على بيع منتوجاتها في السوق الخارجي، حيث يعتمد على ذلك في مدى مقاربة الأسعار الداخلية و الخارجية و نوعية المنتجات و أوقات التسليم ،الشبكات التجارية والمالية ....إلخ.

I.1-علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي :

تعود العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي إلى سنة 1990في الأدبيات الإقتصادية ففي دراسة التي ركزت على أن الصادرات في الدول النامية تعتمد أساسا على السلع الأولية مما يؤدي إلى تقييد النمو الإقتصادي، ولها تأثير سلبي على معدلات التبادل التجاري وتزيد من تقلبات الدخل، علاوة على ذلك يتعين على هذه الدول منافسة الدول الأخرى في السوق العالمية المصدرة للسلع الأولية ، هذه الآلية تعود أساسا إلى مرونة الدخل المنخفض من الطلب العالمي على السلع الأولية ، والطلب على السلع المصنعة يزيد بسرعة أكثر من الطلب على هذه السلع ،وفي هذا السياق يشير كل من إلى أنه اصبح التنويع هدفا شائعا للسياسة الإقتصادية في الدول الأقل نموا ،والمشكلة في التركيز على صادرات بعض السلع لاسيما من الموارد الطبيعية تؤدي إلى إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إنخفاض في القدرة التنافسية للسلع المتداولة في الأسواق العالمية والذي يعرف بإسم المرض الهولندي ،وأن وفرة الموارد الطبيعية في هذه الدول يؤدي إلى أضعاف المراكز في التصنيع وهناك مشكلة أخرى هي التخصص في مجموعة ضيقة من الصادرات التي يمكن أن تحدث عدم إستقرار الصادرات في حالة وجود صدمة الطلب السلعي لتلك السلعة وتنويع الصادرات يؤدي إلى إستقرار معدلات التصدير ويجعل الدولة أقل عرضة لهذه الصدمات ومن ثم يتم تحقيق الإستقرار من التنويع على حساب فوائد التخصيص الفعال للموارد المرتبطة بالتخصص ،أما بالنسبة بتحليل العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي فقد وجد كل من علاقة سلبية بين التركيز على الصادرات من السلع الأولية والنمو الإقتصادي وهذه النتيجة تشير إلى تقييد النمو الإقتصادي لم يكن بسبب وفرة الموارد الطبيعية ولكن بسبب التركيز الصادرات على السلع الأولية فمثلا الدول الغنية بالموارد في منظمة التعاون والتنمية كندا ،أستراليا والدول الإسكندنافية قامت في البدء بتصدير هذه الموارد ولكن تمكنت من تنمية وتنويع صادراتها مستقبلا (حنا بهنام، 2019).

II – الطريقة والأدوات :

بعد أن تطرقنا في المحور السابق إلى الأسس النظرية المتعلقة بالصادرات والنمو الإقتصادي ، سنحاول في هذا المحور إختبار العلاقة بينهما وذلك من خلال إختيار مؤشر معدلات الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في الجزائر للفترة 1990-2018 .

II.1- جمع وتلخيص المعطيات

بغرض تنفيذ أهداف الدراسة، و إختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة لها بشكل التالي :

- تتمثل المعطيات اللازمة للدراسة في مؤشر معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة (28سنة)، ثم المتغير المستقل خلال نفس الفترة من خلال المتغير الصادرات .
- و من خلاله نستطيع معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، بحيث نرمز للناتج المحلي الإجمالي بالرمز **GDP** وهو المتغير التابع في هذه الدراسة ونرمز للمتغير المستقل الصادرات بالرمز (**X**)

قبل عرض ومناقشة النتائج سنحدد أولا تطور المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وتطور المتغير المستقل الصادرات خلال الفترة 1990-2018 .

II .2- دراسة تطور النمو الإقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 :

الشكل رقم (1) :دراسة تغيرات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2018):

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على البرنامج **Eviews.10.0**

يتضح لنا من الشكل أعلاه أن معدل النمو الإقتصادي شهد بعض التقلبات ،فقد شهد انخفاضا وركودا خلال الفترة الممتدة بين 1990-1994

خلال الفترة 1995 -2008،وبدأ بعدها بالنمو المتزايد والسريع بحلول الألفية الجديدة وهذا راجع إلى إرتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار النفط أنذاك .

ا ليشهد بعد ذلك إنخفاضا وتذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي، يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار البترول والأزمات المالية العالمية التي أثرت على الطلب العالمي على الطاقة.

ليعرف مستوى النمو انطلاقة اقتصادية حقيقية بداية من تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي (2001 - 2009 (وكذا برنامج توطيد النمو (2010-2014). لينخفض مرة أخرى خلال الفترة 2015-2017 وذلك راجع إلى هبوط أسعار النفط ليعرف إرتفاعا مرة أخرى وهذا راجع دائما إلى إستقرار في أسعار النفط.

II .3- دراسة تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 1990-2018 :

الشكل رقم (2) دراسة تغيرات صادرات الجزائر خلال الفترة 1990-2018

X

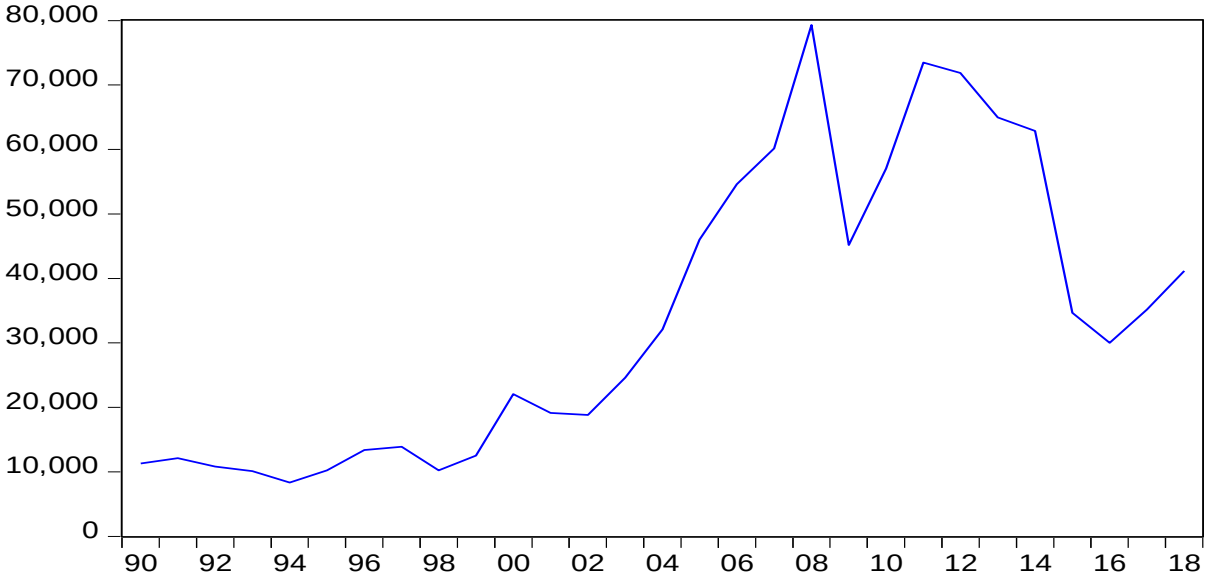

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على البرنامج **Eviews.10.0**

نلاحظ تذبذب في صادرات الجزائر خلال الفترة 1990-2000 ينعكس ذلك على تقلبات أسعار النفط وذلك لإعتماد الجزائر على قطاع المحروقات في صادراتها ونلاحظ إرتفاع طفيف في صادرات الجزائر خلال الفترة 1994-1998 وهذا راجع إلى موافقة الجزائر على نظام تقييم الأداء الذي فرضه صندوق النقد الدولي الذي يتطلب إنفتاحا أكبر للإقتصاد الوطني .

خلال الفترة 2000-2008 نلاحظ زيادة في قيمة الصادرات وهذا ما يفسر الزيادة في أسعار وكميات النفط المصدر لينخفض مع نهاية سنة 2008 وبداية سنة 2009 وهذا راجع للأزمة الإقتصادية العالمية التي كانت أشد حدة من أزمة 1929 إلا أن الجزائر لم تن لها عواقب وخيمة جراء هذه الأزمة على الإقتصاد الجزائري لأن التمويل الجزائري ليس مندمجا في السوق المالية العالمية لكن كان لها أثار سلبية على قطاع المحروقات الذي شهد إنخفاضا كبيرا في أسعاره

لتشهد الصادرات خلال الفترة 2010-2018تذبذب راجع إلى إرتفاع و إنخفاض أسعار النفط.

III- النتائج ومناقشتها :

بعد أن حددنا طريقة وأدوات الدراسة سنتناول في ما يلي مجموعة من النتائج المتوصل إليها وتحليليها ومناقشتها من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية.

بعد تجميع البيانات الخاصة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أول مراحل بناء النموذج القياسي وأهمها، $GDP=f(X)$ حيث يتمثل شكل الدالة فيما يلي:

$$GDP=\beta_0+\beta_1X+\varepsilon i$$

حيث:

GDP : النمو الإقتصادي ؛ **X** : الصادرات ؛ εi : حد(إبسيلو)الخطأ ؛ **i** :الزمن .

III .1- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

- إختبار ديكي فولر
- إختبار فلييس بيرون

نتائج كل من الإختبارين موضحة في الجدول التالي:

- **الجدول(1) : نتائج إختبار ديكي فولر وفلييس بيرون عند المستوى**

القرار	PP		ADF		
	prob	t	prob	t	0 عند المستوى
-	0.8645	0.718446	0.8744	0.770419	GDP
-	0.5510	-0.346480	0.5383	-0.379634	X

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على البرنامج **Eviews.10.0**

أجرينا إختبار جذر الوحدة لكل متغير على حدى باستعمال اختبار ديكي فولر وفلييس بيرون عند المستوى حيث تبينت النتائج حيث لاحظنا أنا كل من المتغيرتين تحتوي على جذر الوحدة حيث أن قيم الإحصائيات اكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة5 % وعليه فهي غير مستقرة .

- **الجدول(2) :نتائج إختبار ديكي فولر وفلييس بيرون عند الفروقات الأولى**

القرار	PP		ADF		
	prob	t	prob	t	عند الفروقات الأولى
I(1)	0.0001	-4.606586	0.0001	-4.606586	GDP
I(1)	0.0000	-5.489100	0.0000	-5.475513	X

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على البرنامج **Eviews.10.0**

وبعد إجراء نفس الإختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى وجدنا السلاسل مستقرة حيث أن القيم لإحصائيات الإختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%أي أن السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى I(1) .

نتيجة :من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة والمتمثلة في كل من اختبار ADFو اختبار PP ، يتبين أن المتغير التابع النمو الإقتصادي مستقر عند الفرق الأول وذلك من غير ثابت ومن غير إتجاه وكذلك نفس الأمر بالنسبة للمتغير المستقل الصادرات ،حيث يمكن رفض فرضية العدم التي تشير إلى وجود جذر الوحدة بالمتغيرات عند الفرق الأول ، مما يسمح لنا بتطبيق منهجية ARDL.

III .2- إختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود:

من خلال النتائج المحصل عليها تبين عدم وجود سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية الأمر الذي يدفعنا إلى الإستمرار في تقدير النموذج في إطار إجراء إختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقا لمنهج الحدود ،ولكن قبل ذلك يجب أولا تحديد درجة التأخير المثلى والشكل التالي يوضح درجة التأخير المثلى :

الشكل(3): درجة التأخير المثلى

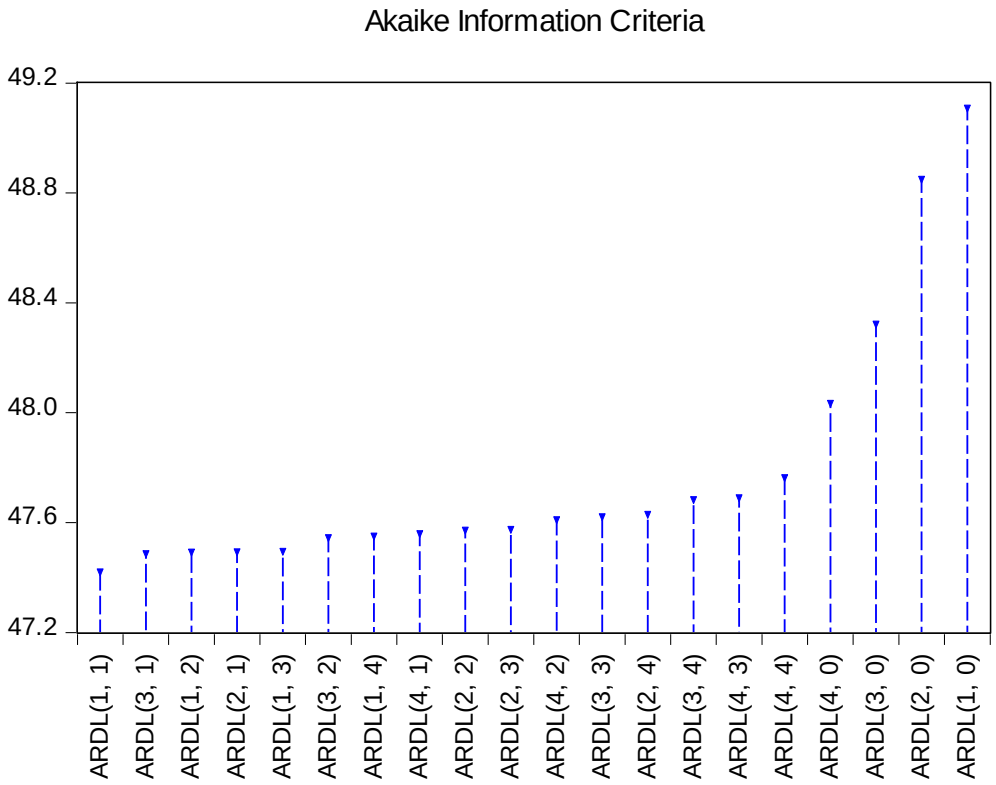

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على البرنامج **Eviews.10.0**

من خلال الشكل يتضح أن فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي ARDL(1.1).

III .3- نتائج إختبار منهج الحدود :

نتائج إختبار منهج الحدود مبينة في الجدول التالي :

الجدول(3): نتائج إختبار منهج الحدود

قيمة **F** المحسوبة			مستوى المعنوية
10.32683			**%5**
Signif.	I(0)	I(1)	
Asymptotic: n=1000			
10%	3.02	3.51	
5%	3.62	4.16	
2.5%	4.18	4.79	
1%	4.94	5.58	

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على البرنامج **Eviews.10.0**

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة المحسوبة أكبر من قيمة 5% يعني يمكننا رفض العدم وقبول الفرض البديل بأن الصادرات ومعدل النمو هي متغيرات متكاملة أي يوجد تكامل مشترك بينهما.

كما تبين من الجدول كذلك أن قيمة إحصائية F المحسوبة جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود " test bounds"في ظل عدم وجود حد ثابت واتجاه عام للدالة، ما يعني أنه يمكننا رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل.

III .4- تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

الجدول(4): نتائج التقدير موضحة في الجدول التالي

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 03/11/20 Time: 18:53
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.913949	0.037329	24.48374	0.0000
X	1520327.	96421.50	15.76750	0.0000
X(-1)	-1112717.	135851.3	-8.190702	0.0000
C	-2.32E+09	2.12E+09	-1.093920	0.2848

R-squared	0.993565	Mean dependent var	1.09E+11
Adjusted R-squared	0.992761	S.D. dependent var	6.29E+10
S.E. of regression	5.35E+09	Akaike info criterion	47.77177
Sum squared resid	6.88E+20	Schwarz criterion	47.96209
Log likelihood	-664.8048	Hannan-Quinn criter.	47.82996
F-statistic	1235.253	Durbin-Watson stat	1.837587
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على البرنامج **Eviews.10.0**

تشير نتائج الإختبارات الإحصائية لمعادة الإنحدار الموضحة في الجدول إلى الجودة المرتفعة للنموذج المقدر من خلال معامل التحديدR^2 =0.99 وتوضح أن النموذج يفسر99 % من المتغيرات الحاصلة في النمو الإقتصادي ، كما تشير النتائج إلى أن العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي ليست زائفة وذلك لأن(F-statistic) Prob أقل من 5%،كما تشير إلى التأثير الإيجابي للصادرات على النمو الإقتصادي وهو مايطابق الواقع الإقتصادي وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الأولى والثانية**.

III .5- أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في المدى الطويل:

الشكل (4) : نتائج أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في المدى الطويل :

Estimation Command:

==========

ARDL GDP X @

Estimation Equation:

==========

GDP = C(1)*GDP(-1) + C(2)*X + C(3)*X(-1) + C(4)

Substituted Coefficients:

==========

GDP = 0.913948650809*GDP(-1) + 1520326.50567*X - 1112717.36298*X(-1) - 2316236295.12

Cointegrating Equation:

D(GDP) = -2316236295.115552900000 -0.086051349191*GDP(-1) + 407609.142689390170*(GDP - (4736812.92067887*X(-1) -26916908530.70283500) + 1520326.505674268100*D(X))

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على البرنامج **Eviews.10.0**

توضح نتائج تقدير العلاقة الإنحدارية بين الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر حيث نلاحظ أن الصادرات تؤثر على النمو الإقتصادي في المدى الطويل خلال الفترة 1990-2018حيث بلغ معامل الإنحدار 0.913948650809 وهذا يعني أن زيادة الصادرات في الجزائر سيؤثر على زيادة النمو الإقتصادي بنسبة 91% وهو مايتفق مع النظرية الإقتصادية حيث أن الصادرات تلعب دور مهم في زيادة النمو الإقتصادي وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية لأولى** .

تقدير النموذج في المدى القصير

في هذا الاختبار يجب أن يتحقق شرطين هما أن يكون(CointEq(-1)بإشارة سالبة ومعنوي ونتائجه مبينة في الجدول التالي:

الجدول(5): نتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/10/20 Time: 14:51
Sample: 1990 2018
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X)	1520452.	89112.94	17.06208	0.0000
CointEq(-1)*	-0.086024	0.014850	-5.792929	0.0000

R-squared	0.916655	Mean dependent var	3.99E+09
Adjusted R-squared	0.913449	S.D. dependent var	1.75E+10
S.E. of regression	5.14E+09	Akaike info criterion	47.62886
Sum squared resid	6.88E+20	Schwarz criterion	47.72402
Log likelihood	-664.8040	Hannan-Quinn criter.	47.65795
Durbin-Watson stat	1.837501		

نلاحظ من نتائج الجدول أن معامل تصحيح الخطأ يساوي -0.08أي بإشارة سالبة ومعنوي وذلك لأن أقل من 5% prob=0.00 .

III .6- تقييم النموذج المقدر قياسيا :

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في قياس أثر الصادرات على النمو الإقتصادي وخاوه من المشاكل القياسية، يستلزم الإختبارات التشخيصية التالية :

- **إختبار وجود مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء** : و نتائج هذا الإختبار موضحة في الجدول التالي :

جدول (6): إختبار وجود مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.826103	Prob. F(2,22)	0.4509
Obs*R-squared	1.955917	Prob. Chi-Square(2)	0.3761

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على البرنامج **Eviews.10.0**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الإحتمالية أ:بر من 5 %ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي بي الأخطاء .

- **إختبار ثبات التبيان (تجانس التباين)**

يوجد العديد من الإختبارات لإكتشاف مشكلة تجانس التباين وسيعتمد على إختبار **ARACH**الذي يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة و كذلك مربعاتها.

جدول (7): إختبار ثبات التبيان (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.006020	Prob. F(1,25)	0.9388
Obs*R-squared	0.006500	Prob. Chi-Square(1)	0.9357

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على البرنامج **Eviews.10.0**

يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الإحتمالية أكبر من 5 %وهذا يعني قبول الفرض العد القائل بثبات تبيان حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر .

- **إختبار التشويش الأبيض إستقرارية البواقي**

نتائج هذا الإختبار مبينة في الشكل التالي:

الشكل (5): نتائج إختبار التشويش الأبيض إستقرارية البواقي

Date: 03/21/20 Time: 13:02
Sample: 1990 2018
Included observations: 28
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.072	-0.072	0.1592	0.690
		2	-0.244	-0.250	2.0818	0.353
		3	0.002	-0.041	2.0819	0.556
		4	-0.201	-0.285	3.4956	0.479
		5	0.024	-0.040	3.5175	0.621
		6	0.085	-0.061	3.7922	0.705
		7	-0.161	-0.206	4.8309	0.681
		8	-0.051	-0.173	4.9409	0.764
		9	0.208	0.083	6.8527	0.652
		10	-0.003	-0.049	6.8531	0.739
		11	-0.126	-0.170	7.6340	0.746
		12	-0.064	-0.183	7.8478	0.797

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على البرنامج **Eviews.10.0**

نلاحظ أن القيمة الإحتمالية 0.797أكبر من 5 % نقبل فرضية العد أي أن جميع المعاملات الإرتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي مستقرة وهي عبار عن تشويش أبيض.

- **إختبار التوزيع الطبيعي وذلك من خلال إستعمال إختبار JB:**

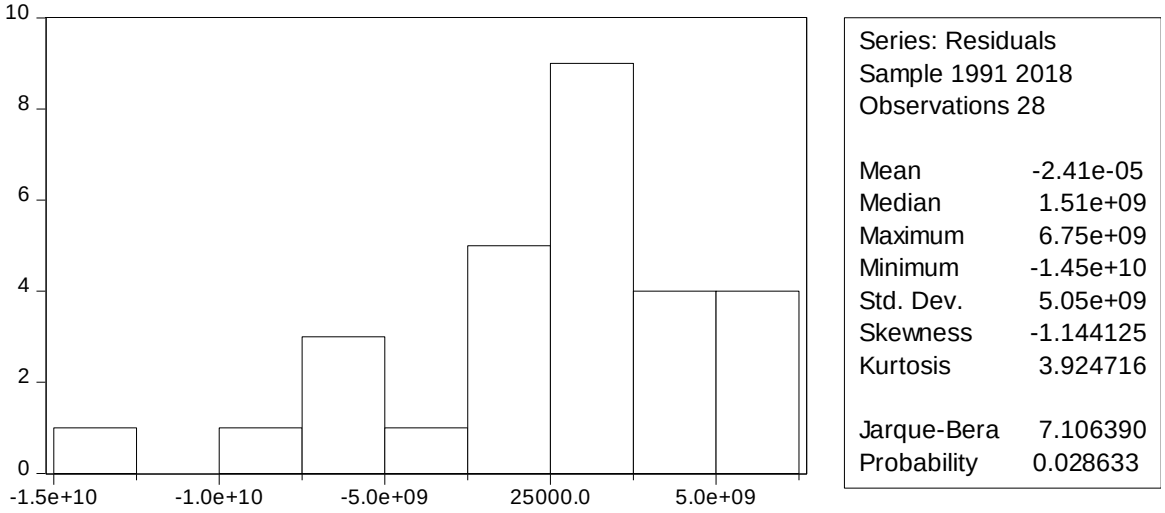

الشكل (6) : إختبار التوزيع الطبيعي وذلك من خلال إستعمال إختبار JB

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على البرنامج **Eviews.10.0**

نلاحظ أن القيمة إحتمالية أقل من 5% فهذا يعني ان البيانات لا تتوزع توزيعا طبيعيا .

- **إختبار إستقرار النموذج**

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن نستعمل إختبار المجموع التراكمي للبواقي وإتبار المجموع التراكمي للمربعات ،ونتائج الإختبار موضحة في الشكل التالي :

نتائج إختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي للمربعات للبواقي:

الشكل (7) : المجموع التراكمي للبواقي

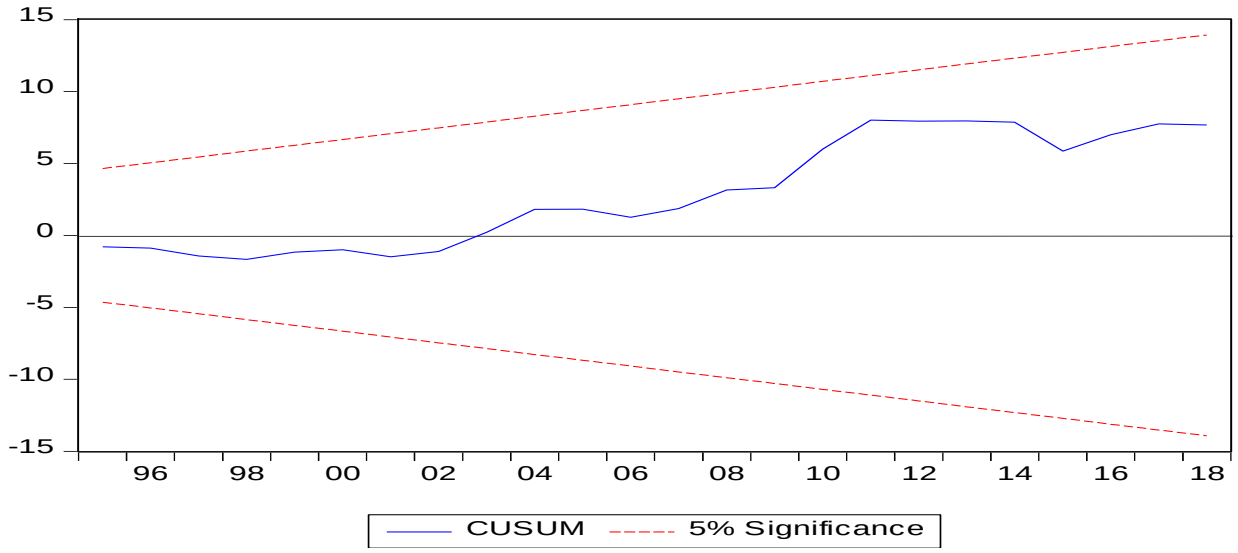

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على البرنامج **Eviews.10.0**

الشكل (8) : المجموع التراكمي للمربعات للبواقي

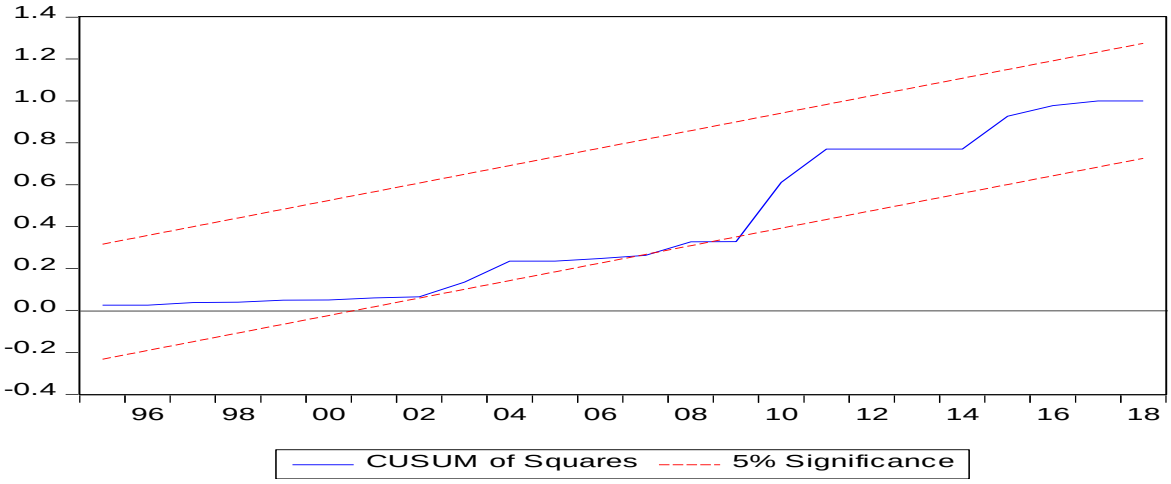

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على البرنامج **Eviews.10.0**

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مجموع التراكمي للبواقي cusum عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الإستقرار الهيكلي بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير وكذلك بالنسبة لمجموع التراكمي للمربعات البواقي في الفترة 2008 وهو حدوث الأزمة المالية مما إنجر عنه إنخفاض أسعار النفط .

IV- الخلاصة :

: لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعد تحليل ومناقشة المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة توازنية تتجه من الصادرات إلى النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018
- وجود علاقة طردية موجبة بينهما وهذا ما يؤكد الدور الإيجابي الذي تلعبه الصادرات على النمو الإقتصادي .
- وجود علاقة معنوية بين الصادرات والنمو الإقتصادي وهذا مايفسره العائد من الضرائب على الصادرات مما تساهم بشكل كبير في النتاج المحلي وبالتالي النمو الإقتصادي

من خلال هذه الدراسة ونتائجها قمنا بإستخلاص مجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- الإهتمام بقطاع الصادارت وبالأخص بالصادرات خارج قطاع المحروقات
- تعزيز المؤسسات الإقتصادية والإهتمام بما يسمى بالحاضنات الناشئة ،
- توسيع قطاع الفلاحة والإهتمام بتصدير المنتجات الزراعية للخارج .
- توسيع وتنويع قاعدة التصدير
- الإهتمام بالإستثمار الأجنبي المباشر والتي تساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات
- إتباع سياسة الإنفتاح التجاري وذلك لتعزيز الصادرات الجزائرية وبالتالي النهوض بالنمو الإقتصادي .

– ملاحق :

السنة	النمو الإقتصادي	الصادرات
	مليار دولار	مليون دولار
1990	6.2045E+10	11304
1991	4.5715E+10	12101
1992	4.8003E+10	10837
1993	4.9946E+10	10091
1994	4.2543E+10	8340
1995	4.1764E+10	10240
1996	4.6941E+10	13375
1997	4.8178E+10	13889
1998	4.8188E+10	10213
1999	4.8639E+10	12522
2000	5.4786E+10	22031
2001	5.4743E+10	19132
2002	5.6758E+10	18825
2003	6.7866E+10	24612
2004	8.5325E+10	32083
2005	1.032E+11	46001
2006	1.1703E+11	54613
2007	1.3498E+11	60163
2008	1.71E+11	79298
2009	1.3721E+11	45194
2010	1.6121E+11	57053
2011	2.0002E+11	73489
2012	2.0906E+11	71866
2013	2.0975E+11	64974
2014	2.1381E+11	62886
2015	1.6598E+11	34668
2016	1.6003E+11	30026
2017	1.6739E+11	35191
2018	1.7376E+11	41168

المصدر :بيانات البنك الدولي

- الإحالات والمراجع :

1. إبراهيم العيسوي. (1989). *قياس التبعية فيا لوطن العربي(الطبعة الأولى)*، ص ص 42،44. بيروت،لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. أحمد خليل خليل. (1997). معجم المصطلحات الإقتصادية. 66. بيروت: دار الفكر اللبناني.
3. أحمد عمر دنيا. (2006). أثر الصادرات على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية. 131. جامعة الموصل، العراق: تنمية الرافدين.
4. أحمد محمد السريتي. (2008). *إقتصاديات التجارة الخارجية*. الإسكندرية : مؤسسة رؤيا.
5. أشواق بن قدور. (2013). تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي. *(الطبعة الأولى)*، ص 6. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
6. تيغرسي الهواري، و صفية الحاج يوسف. (فيفري, 2017). دور الصادرات خارج قطاع المحروقات في تنمية الإقتصاد الوطني. مجلة العلوم التجارية.
7. حسين بن الزيود، و شريفة بوالشعور. (بلا تاريخ). تقدير أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر 2000-2009. ص 182. الجزائر: مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا.
8. حسين علي الزيود، و شريفة بوالشعور. (بلا تاريخ). تقدير أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر 2000-2009. *الثامن*. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا.
9. حميد حايد، و عبد الكريم البشير. (2018). دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي في الجزائر 1966-2015. ص 158. الجزائر: مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا.
10. دنيا أحمد عمر. (بلا تاريخ). أثر الصادارات على تدفق اللإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. 131. جامعة الموصل، العراق.
11. سمير حنا بهنام. (2019). سياسة تنمية الصادرات وأثرها في النمو الإقتصادي. ص ص 143،144. تنمية الرافدين.
12. سيدي أحمد كبداني. (2012-2013). أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية. ص 23. جامعة تلمسان، الجزائر.
13. عابد بن عابد العبدلي. (2005). تقدير أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الدولالإسلامية دراسة تحليلية قياسية . مجلة مركز صالح عبداالله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر.
14. فلة غيدة، و فوزية غيدة . (جوان, 2018). أثر الإستثمار في التعليم على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية. الجزائر: مجلة نماء للإقتصاد والتجارة.
15. كيفاني شهيدة. (2006-2007). التنمية الإقتصادية والحماية الإجتماعية. ص 27. جامعة تلمسان، الجزائر.
16. ناجي حسين خليفة. (2001). النمو الإقتصادي النظرية والمفهوم. ص 09. مصر: دار القاهرة.
17. ناصر الدين قريبي. (2014). أثر الصادرات على النمو الإقتصادي. ص 85. وهران، الجزائر.